الحقيقة ان الجريمة الاقتصادية و المالية ليست وليد عصرنا ، و اتخدت اشكالا مختلفة حسب كل مرحلة تاريخية عرفتها الأنظمة الاقتصادية و التجارية في العالم . و تعاقب جزائيا على مخالفتها . كما في الحضارة الفرعونية التي يرى البعض انها كانت اول ارض في التاريخ عرفت على استخدام قانون العقوبات الاقتصادية ، و كانت مصر اول من عرف نظاما ضريبيا ، و يعد تشريع حور محب 1330 قبل الميلاد اهم التشريعات الجزائية الاقتصادية . و الحضارة الرومانية التي وجدت تشريعات اقتصادية في العهد الإمبراطورية الرومانية التي كانت تجمع مختلف الملل و الأعراف من مواطنين و أجانب ، و استخدام منصب البريوتر حاكم المقاطعة ، و هو نظام يستهدف محاربة الانحراف و تتبع المخالاف قصد تطهير المجتمع كنها ، و يعني نظان الحسبة قيام ولي الإمر او من يعهد اليه ولي الأمر بالأمر بالمعروف و النهي عن المنكر فقد كان رسول الله صل الله عليه و سلم يطوف في الأسواق يتفقد امر الناس و يوجههم و يندرهم ، منع الإحتكار واقع العيش و تطفيف في الميزان . و في العصر الحديث شهدت فرنسا العديد من القوانين المنظمة للحياة الاقتصادية مند عامي 1311 و 1312 تحت حكم فليب لوبيل حيث صدرت قوانين تقضي بحظر تصدير الحبوب الغدائية مقترنة بعقوبة بدنية و مالية , و في عام 1505 صدر قانون يعاقب بالغرامة على الأشخاص الدين يبيعون السلعة بسعر يجاوز الحد الأقصى للأسعار ، و في عام 1967 صدر قانون يعاقب من يخزن مادة القمح لمدة تزيد عن سنتين مقترنا بعقوبة مصادرة المحصول و النفي الى الغابات . و في عام 1757 صدر مرسوم يحضر تصدير الحبوب و الفواكه . و بعد الثورة الفرنسية صدر قانون 1793 يعاقب على حبس سلعة ضرورية دون بيعها للناس بعقوبة الإعدام . حيث بدا الاهتمام بالجريمة الاقتصادية مند القرن التاسع عشر ، حيث بدات النصوص القانونية دات الطابع الاقتصادي و المالي تأخد مكانها في التشريعات الجنائية ، مما أدى الى ظهور فكرة قانون العقوبات الاقتصادي و القانون الجنائي للأعمال هدا بداية من الحرب العالمية الأولى و ما خلفته من أثار على مستوى الاقتصادي و الاجتماعي و ازدادت الحاجة اليه بعد الأزمة الاقتصادية سنة 1929 . حيث بدأت الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة لإقتصادية و البلاد الأروبية مما أدى الى ظهور التشريعات الازمة لحمائة النقد و تنظيم الإنتاج و التجارة الخارجية و معاجة مشكلة البطالة . كما انه بعد الحرب العالمية الثانية و ما صاحبها من تحولات في النظم الاقتصادية و الأزمات التي ارتبطت به تطورت الجريمة الاقتصادية ، حيث اعتبر بعض فقهاء القانون ان ظهور الجريمة الاقتصادية ، و من ورائها قانون العقوبات الاقتصادي . فاصدرت مصر بعد سنة 1952 تشريعات متعلقة بتنظيم الصناعة و الزراعة و التجارة و الإستراد و التصدير ، و التبادلات المالية ، و نشوء قطاعات و هياكل اقتصادية ، ترعرع فيها اجرام جديد مخالف للجرائم التقلايدية المعروفة . كل هده الجرائم بدات تاخد اهتمام رجال القانون ، و يرتكبها اشخاص محترمون ، لهم مكانة اجتماعية ، مرموقة و رجال اعمال و أصحاب النفود و الجاه . كما ان هدا النوع من الجرائم عرف انتشارا كبيرا

Summarized by © lakhasly.com